لجنة الخدمات في مجلس المحافظة تستضيف مدير ماء المثنى لمعرفة أسباب شحة المياه في المحافظة

استضافت لجنة الخدمات في مجلس المحافظة مدير ماء المثنى لمعرفة أسباب شحة المياه في بعض الاقضية والنواحي في عموم المحافظة .

وقال فهد سيف رئيس اللجنة"ناقشت اللجنة اثناء استضافة عدد مطر فهد مدير الماء التلكؤ الحاصل في بعض مشاريع الماء إضافة الى النقص الحاصل في كمية الماء المجهزة للمواطنين في قضاء الخضر ، وأضاف ان دائرة الماء تشكو نقص في الاليات ووجود متجاوزين على الخطوط الناقلة وبين ان مدير الماء وعد بحل جميع المشاكل الفنية المسببة للنقص في قضاء الخضر خلال أيام .

وأفاد ان الدائرة تشكو من عدم جباية الأموال الخاصة بتسديد أجور الماء لما للموضوع من أهمية لأغراض الصيانة.

هذا وحضرت عضو مجلس المحافظة باسمة رحيم ان المجلس وبعد الاطلاع على تقرير لجنة الخدمات قرر التريث ببيع قطع الأراضي ذات الموقع المتميز والتابعة لدوائر البلديات في المحافظة.

وقالت عضو لجنة الخدمات في المجلس السيدة النقيب في قضاء الخضر خلال أيام .

مجلس المثنى يقرر تحويل ثلاثة مواقع في صحراء المحافظة إلى محميات طبيعية

■ صوت المثنى - خاص ■

قرر مجلس محافظة المثنى في جلسته تحويل ثلاثة مواقع في صحراء المثنى إلى محميات طبيعية.

وقال رئيس لجنة البيئة في مجلس المحافظة عن حنوش إن هذه المواقع هي كل من واحة الشاوية وواحة الرفاعية الواقعتان في محيط قضاء السلمان إضافة لمنطقة وادي الضباع الواقعة قرب ناحية بصية، مشيراً إلى أن المجلس واقق أيضا على تحويل واحة هدانية إلى منتزه وطني وتأمين الحماية الضرورية لتحسين خصائصها والبدء بزراعة محيطها بأشجار الزيتون.

وأضاف حنوش أن هذه المواقع التي تم اختيارها من قبل لجنة تضم مديريات الزراعة والبيئة فضلاً عن لجنة البيئة في المجلس تنطبق عليها المواصفات العراقية للمحمية الطبيعية.

ودعا حنوش وزارتي الزراعة والبيئة إلى التعجيل بإصلاح هذه المواقع وحمايتها من خلال الدوائر التابعة لها.

صلال يدعو الى ابعاد قانون الموازنة عن المحاصصة السياسية واقرارة باسرع وقت ممكن

■ صوت المثنى - خاص ■

طالب عضو مجلس محافظة المثنى احمد مرزوك صلال باقرار قانون الموازنة العامة باسرع وقت ممكن ،منتقدا التاخير الحاصل في اقرار هذا القانون.

وقال صلال ان التاخير القى بضلالة السلبية على هذه المحافظة مشيرا الا ان اغلب المشاريع الخدمية على وشك التوقف ودعا الى ابعاد هذا القانون عن المحاصصة السياسية والنظر لمجروية المحافظات المعدمة".محذراً من مغبة تاخير الموازنة وترحيل القانون الى البرلمان الجديد،ومبينا ان على اعضاء البرلمان الجلوس على طاولة واحدة وترك الخلافات التي لطالما اثرت على حياة المواطن البسيط .

مجلس محافظة المثنى يقرر التريث ببيع قطع الأراضي ذات الموقع المتميز والتابعة لدوائر البلديات

■ صوت المثنى - خاص ■

باسمة رحيم ان المجلس وبعد الاطلاع على تقرير لجنة الخدمات قرر التريث وعدم تطبيق القرار القاضي بإعطاء الأولوية لمنسبي الدوائر البلدية بالتنافس على شراء تلك القطع وبنظام الأقساط طويلة الأمد مشيراً إلى أن قطع الأراضي التابعة للبلديات تقع في مناطق متميزة وبقرب الأسواق الأمر الذي يسمح باستثمارها.

وأكدت رحيم أن وزارة البلديات قدمت اعتراضاً على القرار الصادر من قبل مجلس الوزراء والمصادق عليه من قبل رئاسة الجمهورية والقاضي بإعطاء الأولوية لمنتسبي الوزارة لاستملاك الاراضي ذات الموقع المتميز بحجة أن القرار سيسهم في إثراء وزارات على حساب وزارات أخرى.

اوصاف الطالي عضو لجنة الخدمات في المجلس تشرف ميدانياً على أعادة مياة الشرب المقطوعة عن بعض أحياء قضاء الرميثة

اشرفت عضو لجنة الخدمات في مجلس محافظة المثنى اوصاف عبد الكريم الطالي على اعادة مياه الشرب المقطوعة الى عدد من احياء مدينة الرميثة وذلك بعد استلامها عدد من شكاوى المواطنين ، حيث تم تشكيل فرق هندسية و فنية من دوائر مجاري وماء وبلدية الرميثة والتوجه الى اماكن القطع لمعالجته واعادة مياه الشرب في فترة قياسية ، وقد اثنت الطالبي على عمل هذه الدوائر ودعت الى تقديم المزيد من الخدمات لابناء المحافظة الكرام ..

زينب حسن عضو لجنة الطاقة تزور مقر شركة BGP الأستكشافية البترولية

■ صوت المثنى - خاص ■

زار عضو لجنة الطاقة في مجلس محافظة المثنى زينب حسن محمد مقر شركة BGP الأستكشافية البترولية والخاصة بأستكشاف البقع البترولية في المحافظة وتم خلال الزيارة اللقاء مع الكادر الأداري للشركة الصيني الجنسية الأستماع لمطالبهم الخاصة بتسهيل عملهم داخل المحافظة وتقديم كافة التسهيلات التي تيسر العمل وأنجاز مهامهم بالشكل الأمثل وخلال الفترة المقرر للمشروع الاستكشافي

مجلس المثنى يقرر تخفيض سعر الأمبير المجهز من قبل المولدات الأهلية إلى 5000 دينار

■ صوت المثنى - خاص ■

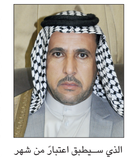

قرر مجلس محافظة المثنى في جلسته (18/3/2014) بخصوص بيع قطع الاراضي السكنية والتي القطع السكنية (الركينة ، المتميزة ، المتكلة) العائدة الى بلديات محافظة المثنى كافة ومن ضمنها بلدية السماوة ومطالبة لجنة الخدمات لاعداد التقرير .

وبعد اطلاع لجنة الخدمات على مواقع واسعار هذه القطع وجمع المعلومات واشارة ذوي الاختصاص وحسب الجدول المرفق طيا :

1. ان القطع المعلنة للبيع هي مواقع قريبة من مناطق تجارية ومناطق متميزة وبالتالي هي اقرب ان تكون تجارية.
2. انخفاض البدل المقدر للقطع مدار البحث خصوصا القطع الواقعة في مناطق تجارية ومناطق متميزة في المحافظة .

حزيران المقبل ولمدة ثلاثة أشهر اتخذ بسبب تزويد وزارة النفط أصحاب المولدات الأهلية بالوقود مجانا ، مشيراً الى ان المجلس كلف لجنة الطاقة في المجلس والمجالس المحلية في الاقضية والنواحي بمتابعة تنفيذ هذا القرار ومحاسبة أصحاب المولدات المخالفين لهذه التسعيرة مع مراقبة ساعات التشغيل.

الذي سيطبق اعتبارً من شهر

عضو مجلس المحافظة اسماعيل سوادي ومدير عام هيئة الاستثمار يبحثان مجمل العملية الاستثمارية و يتفقدان عدداً من المجمعات السكنية

بحث عضو مجلس محافظة المثنى اسماعيل سوادي و مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل البياسري مجمل العملية الاستثمارية وستجداتها كما قاما بجولة ميدانية شملت عدد من المشاريع السكنية في المحافظة.

وقد استعرض مدير عام الهيئة المناخ الاستثماري الذي تتمتع به محافظة المثنى وتزايد عدد وفود الشركات في المحافظة، وقد استعرض عدد من المشاريع الاستثمارية التي تبحث عن الفرص الاستثمارية المطروحة في مختلف المجالات.

وقال البياسري بان المحافظة تشهد اقبالا متميزا من حيث الوفود الزائرة والتي تبحث عن الفرص الاستثمارية بغية انشاء مشاريع مهمة في المحافظة واضاف البياسري بان المثنى نجحت في ارساء عدد جيد من المشاريع المهمة والاستراتيجية حتى وصلت رؤوس الاموال المستثمرة الى(3 مليار دولار امريكي)واكثر من ذلك في المشاريع للإجازات الممنوحة والتي لم يباشر العمل فيها حتى الان.

كما اجرى الجانبان جولة ميدانية لعدد من مشاريع المجمعات السكنية حيث ابدى سوادي ارتياحا كبيرا لنوع وحجم المشاريع ونسب الانجاز المقدمة فيها حيث شملت كل من مجمع ابن بقطن و بركات الزيادي ولؤلؤة ساوة التي تنفذ من قبل شركات محلية واجنبية.

يشار الى ان المثنى تشهد مراحل انجاز عدد كبير من المشاريع الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والسكن في مركز وأقضية المحافظة.

رئيس وأعضاء لجنة الاستثمار في مجلس المحافظة يتفقدون عدد من المشاريع الاستثمارية

■ صوت المثنى - خاص ■

زار احمد منفي جودة رئيس لجنة الاستثمار في المحافظة وسعد كاظم عضو المجلس هيئة استثمار المثنى والتقوا مدير عام الهيئة المهندس عادل داخل البياسري،وبحث الجانبان اطر التعاون المشترك بين المجلس والهيئة وسبل تعزيزه بما يخدم العملية الاستثمارية الجارية في المحافظة .وقد استعرض البياسري ابرز الانجازات التي حققتها الهيئة خلال الفترة الماضية و بين عدد الإجازات الممنوحة للشركات والمستثمرين واهم المشاريع المنجزة و قيد الانجاز ، حيث تطرق البياسري الى حجم المشاريع التي تتقدم نسب انجازها يوما بعد آخر لاسيما المجمعات السكنية التي تحقق تسارعا ملحوظاً في وتيرة العمل والذي سيلبي جزءا كبيراً من حاجة المحافظة الفعلية في هذا القطاع المهم.

من جانبه اكد احمد منفي دعم المجلس للهيئة لتذليل المعوقات التي تعترض العملية الإستثمارية الجارية في المحافظة مبيناً ان ما تم تحقيقه خلال المدة القصيرة من عمر الهيئة يشكل انجازا للمحافظة بشكل عام وللحكومة المحلية والهيئة بشكل خاص .

وعلى هامش الزيارة قام أعضاء المجلس برافقهم مدير عام الهيئة بزيارة ميدانية لعدد من المشاريع الاستثمارية شملت مشاريع المجمعات السكنية لؤلؤة ساوة واسكان الدوحه وابن يقطين التي وصلت مراحل انجازها الى مراحل متقدمة كما شملت الزيارة للمشروع التجاري لساوة مول قرب مفوضية الانتخابات في مركز المدينة.

في تقرير للجنة الاعمار والتنمية والتخطيط الإستراتيجي
يوصي بألزم ادارة المحافظة بوضع آلية واضحة لمتابعة حصة المحافظة من مشاريع الوزارات على أن يتم مراجعة وتقييم تلك المتابعة بشكل دوري من قبل المجلس

قدم عضو مجلس المحافظة رئيس لجنة الاعمار والتنمية والتخطيط الإستراتيجي محمد عربود الزيادي تقرير لجنته وتضمن التقرير الذي قدم الى مجلس المحافظة بجلسته السابعة عدة محاور تضمن خطة عام 2014 ومشاريع الوزارات ضمن الموازنة الاستثمارية ومجلس التخطيط والتنمية واوصت اللجنة المجلس على ضرورة المصادقة على تعديل كلف واسماء المشاريع التي ارسلتها المحافظة .

أولا- المحاور:

1-المحور الاول : خطة 2014

بعد أن تم مصادقة خطة المحافظة لعام 2014 من قبل مجلسكم الموقر وأثناء عمل الدوائر الفنية ذات العلاقة على تهيئة متطلبات المشاريع من مخططات و كشوفات فنية و دراسات جدوى اقتصادية

ظهرت الحاجة الماسة الى طرح بعض التوصيات والمقترحات التي تتعلق ببعض المشاريع وحسب ما جاء بكتابي المحافظة المرقمين والمؤرخين على التوالي 3003 في 23/2/2014 و 2754 في 18/2/2014 والموجهين الى المجلس والمرفقة نسخاً منهما طياً، حيث جاء في الكتاب الأول طلب تعديل كلف مشروعي تجهيز ونصب مولدة عدد 2 نوع كاترلر سعة 3 ميغاواط لكل مولدة لقضاء السلمان من مبلغ 4 مليار دينار عراقي الى 6 مليار دينار عراقي و مشروع تجهيز ونصب مولدة كاترلر سعة 2 ميغاواط لناحية بصية من مبلغ 1.250 مليار دينار عراقي الى 2 مليار دينار عراقي وللأسباب الواردة في كتاب مديرية توزيع كهرباء المثنى ذي العدد 5/2/1/512 في 13/1/2014 والمرفقة نسخة منه طياً،كما جاء في الكتاب الثاني المذكور آنفاً طلب دمج مشروعي ابدال شبكة الماء القديمة في المنطقة المحصورة بين شارع الجسر وشارع مصرف الرشيد والكورنيش والجديدة وشارع الشيخ مهدي السماوي في السماوة وبكلفة 2.226 مليار دينار عراقي مع مشروع تأهيل شوارع وأزقة مناطق الغربي والشرقي القديم والسوق الكبير في السماوة وبكلفة 4.667 مليار دينار عراقي كمشروع واحد باسم تأهيل شوارع وازقة مناطق الغربي والشرقي القديم والسوق الكبير مع ابدال شبكة مصرف الرشيد والكورنيش والجديدة وشارع الشيخ مهدي السماوي في السماوة وبكلفة اجمالية 6.933 مليار دينار عراقي والدائرة المستفيدة هي مديرية بلدية السماوة وذلك لتجنب تعارض تنفيذ المشروعين في آن واحد ولضمان انسيابية وسرعة تنفيذ المشروع الممزج .

اضافة الى ما تقدم فقد جاء في الكتاب المذكور طلب تعديل اسم مشروع تدريب وتجهيز فرق رياضية في المحافظة الى تجهيز معدات تخصصية وتطوير القدرات وحسب ما جاء بكتاب مديرية شباب ورياضة المثنى ذي العدد والمؤرخ في 9/2/2014 والمرفقة نسخة منه طياً وللاسباب الواردة فيه.

وأخيراً فقد تم طلب المصادقة على حذف بعض المشاريع المدرجة في القائمة المرفقة وذلك لانتفاء الحاجة لبعضها حيث تمت المصادقة على مشاريع مماثلة وكما هو الحال في جسر الخضر الكونكريتي ومشروع إنشاء معمل للاطراف الصناعية في السماوة أو لعدم كفاية التخصيصات المالية المقرة للمشاريع ذات التسلسل ((5,4,1))المدرجة في القائمة المذكورة حيث تم استنفاذ عدد مرات إعلانها حسب تعليمات تنفيذ الموازنة دون وجود متقدم عليها إضافة إلى عدم وجود جدوى اقتصادية فيما يتعلق بالمشروع ذي التسلسل((7)) .

2-المحور الثاني عشاريع الوزارات ضمن الموازنة الإستثمارية

لا زالت محافظتنا العزيزة تواجه تحدياً كبيراً فيما يخص موضوع حصة المحافظة من الموازنة الاستثمارية للوزارات الاتحادية والتي من المفترض أن تكون نسبة 2.6 % منها لمحافظتنا حسب الدستور والقوانين النافذة حيث لم تحصل المحافظة على هذه النسبة من كثير من الوزارات في الأعوام الماضية والسبب الرئيسي الكامن وراء ذلك هو انعدام المتابعة والمطالبة بالنسبة المذكورة أعلاه سواء من الدوائر المرتبطة بتلك الوزارات أو من قبل الحكومة المحلية بشقيها التشريعي والتنفيذي حيث لم تقم بعض الوزارات بتنفيذ أي مشروع في المحافظة مع وجود تخصيصات مالية طائلة لوازنتها الاستثمارية ولا زالت المسألة انتقائية ومزاجية وتخضع لرغبات وأهواء وعلاقات مناطقية وسياسية وهذا بدوره أثر سلباً على المستوى الخدمي والعمراني للمحافظة لاسيما و أن تخصيصاتها لتنمية الأقاليم أو من البترودولار محدودة جداً مع اعتماد معيار الكثافة السكانية .

3-المحور الثالث : مجلس التخطيط والتنمية

بناءاً على التوجيهات الصادرة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء / هيئة المستشارين ووزارة التخطيط ومكتب وزير الدولة لشؤون المحافظات وانسجاماً مع ما تم التوصل اليه في المؤتمر الذي عقد من قبل هيئة المستشارين في مجلس الوزراء وبحضور كل من السيد رئيس مجلس المحافظة والسيد المحافظ ،حيث باشرت المحافظة بتشكيل مجلس التخطيط والتنمية في المحافظة والذي يعتبر مجلس استشاري يضم في عضويته ممثلين عن كافة القطاعات واستناداً الى الهيكلية المقترحة والتي توضح الأولويات المرفقة طياً الكثير من التفاصيل ذات الصلة كما نود أن نعلم المجلس الموقر بأن لجنتنا قد مثلت في المجلس المذكور وذلك لتفعيل الدور الرقابي والذي هو من صلب عمل مجلس المحافظة متمثلاً بلجانه الاختصاصية وكذلك لتعزيز العمل التخطيطي والتنموي في المحافظة أملاً في رسم سياسات تخطيطية واستراتيجية تستند عل أسس علمية وفنية مدروسة وتستثمر كافة الإمكانات الموجودة لدى الكوادر المتخصصة والاستغلال الأمثل لها في وضع الدراسات الاستشارية التي من شأنها أن تضع عملية التخطيط في مساراتها الصحيحة و من الله العلي القدير الموفقية والسداد .

ثانيا : التوصيات

بناءاً على ما تقدم ومن أجل دفع عجلة التخطيط والاعمار في المحافظة قدماً توصي اللجنة بما يلي:

أ- المصادقة على تعديل كلف وأسماء المشاريع وحسب ما هو مطلوب في كتب المحافظة .

ب- المصادقة على حذف المشاريع المدرجة في القائمة المرسلة من المحافظة .

ت- اتخاذ قرار من قبل مجلس المحافظة يلزم السيد المحافظ بوضع آلية واضحة لمتابعة حصة المحافظة من مشاريع الوزارات على أن يتم مراجعة وتقييم تلك المتابعة بشكل دوري من قبل المجلس .

ث- رفع توصية الى مجلس التخطيط والتنمية بضرورة الإسراع برفد مجلس المحافظة بالدراسات الاستشارية القطاعية بغية الاستفادة منها في وضع الخطط واتخاذ القرارات التي تعزز الجانب التنموي في المحافظة.

في تقرير للجنة الخدمات في مجلس المحافظة
يوصي على تفعيل قانون رفع التجاوزات على قطاعات الدولة الخدمية ومفاتحة البلديه باسباب عدم ايصال الخدمات الى المناطق الزراعية

قدمت لجنة الخدمات في مجلس المحافظة تقريرا للمجلس في جلسته الاعتيادية السابعة حول المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاعات الخدمية في المحافظة ونأقش المجلس تقرير اللجنة وتوصياتها وقرر تعديل الضوابط التي حددتها المحافظة بهذا الخصوص من قبل لجنة مشكلة لهذا الغرض برئاسة النائب الأول للمحافظ

اجتمعت لجنة الخدمات واطلعت على بعض المشاكل في القطاعات الخدمية التالية :-

فيما يخص قطاع البلديه .

– تم اصدار قرار من مجلس المحافظة بتكليف المحافظة باعداد مقترح ضوابط لتوزيع دور واطئة الكلفة على مستحقيها والتي تم تنفيذها عل مشاريع تنمية الاقاليم وموزعه في قضاء السماوه 150 دار وفي قضاء الرميثه 100 دار وقضاء الخضر 50 دار للمواطنين المتعففين حيث اتخذ مجلس المحافظة في الدوره السابقه قرار بأن تكون آلية توزيعها الى المجلس الحالي ونضع بين ايديكم الآليه المعده من قبل الحكومه التنفيذيه .

– سبق وان قدمت لجنة الخدمات توصيتها بضرورة إيصال الخدمات الى المناطق السكنية الزراعية والتي لم يتخذ الى اجراء بصددها.

– من اجل توفير قطع الاراضي السكنية والكثير منها بحاجة الى استملاك ومن خلال الاطلاع من قبل اللجنة فهناك مشاكل كثيرة بالاستملاكات في التسجيل العقاري .

– من خلال اطلاع لجنة الخدمات واللقاء مع مدير البلديات ولغرض الاهتمام اكثر في مجال التنظيمات وجمالية المدن .

– نظرا لكثرة الشكاوي المقدمة من قبل المشروع الاروائي المنفذ من قبل مديرية الموارد المائية في قضاء الخضر لاقترابة من المدينة حيث استملكت الاراضي من قبل البلديه مما شكل خطورة كبيرة على حياة الاطفال والذي ادى الى سقوط العديد من الاطفال في هذا المشروع .

– هناك ظاهرة غير حضارية لكثرة الحدادين الذين يتواجدون بالقرب من الدور السكنية مما يسبب ضوضاء وتبعثر ادوات الحديد عن الارصفة وبما فية من مخاطر .

– هناك تجاوزات كثيرة على ممتلكات الدولة في جميع عموم المحافظة .

فيما يخص قطاع المجاري .

– بما انه ينفذ مشروع المجاري في قضاء الرميثة حيث لوحظ ان الشركة المنفذة عدم قيامها بنقل الانقاض والاطيان في الشوارع التي تم تنفيذها .

– نظرا للنقص الحاصل في البنى التحتية لعدم توفير المجاري في الاقضية والنواحي ماعدا قضاء السماوة والرميثة .

توصيات اللجنة:

1– نظرا لانتهاء تنفيذ دور واطئة الكلفه والتي مضت عليها فتره طويله من عدم اشغالها ولحاجة ابناء المحافظه وخصوصا المتعففين توصي لجنة الخدمات بالمصادقه على آلية التوزيع او مايراه المجلس مناسبا .

2– توصي لجنة الخدمات بمفاتحة البلديه باسباب عدم ايصال الخدمات الى المناطق الزراعية حسب الكثافة السكانية .

3– توصي لجنة الخدمات بمفاتحة رؤساء الوحدات الادارية بضرورة حل المشاكل القانونية من الدوائر المعنية ورفع التجاوزات في اراضي البلدية لغرض تخصيص قطع الاراضي للمواطنين كذلك التوسع في الاقضية والنواحي من اجل توفير اكثر فرصة للسكن خصوصا هنالك شرائح عديده مشمولين بقطع الاراضي .

4– توصي لجنة الخدمات بمفاتحة الحكومة التنفيذيه باحالة تنظيفات المحافظة وتشجير المدن والحدائق الداخليه الى شركات اسوتا بقسم من المحافظات الغير منتظمه باقليم.

5– الاسراع في اتخاذ الاجراءات التي تكفل حماية هؤلاء الاطفال من مخاطر الوقوع في هذا المشروع وخصوصا نحن مقبلين على فصل الصيف باشاء اسيجه حديديه على جانبية او بالطريقة التي تراها الجهات الفنية المسؤلة .

6– من اجل تنظيم المدينة توصي اللجنة بنقل الحدادين الى خارج المدينة في منطقة الحي الصناعي وفي الاحياء الصناعية في جميع اقضية ونواحي المحافظة .

7– توصي لجنة الخدمات على تفعيل قانون رفع التجاوزات على قطاعات الدولة الخدمية.

8– نوصي بالزام الشركة المنفذة برفع الانقاض الى خارج حدود البلدية وعدم رميها في احياء المناطق الزراعية والتأكيد على المهندس المقيم بالمتابعة الحقيقية وذلك لتدني نسبة الانجاز في المشروع .

9– توصي لجنة الخدمات بضرورة مفاتحة وزارة البلديات بشمول الاقضية والنواحي بمشروع المجاري أسوة بقضاء السماوة والرميثة .

توصيات اللجنة:

1– الارامل : وفق الشروط التالية / نسبة توزيعها 25 %

أ– ان تكون صاحبة اسرة ولديها أطفال

ب– تقديم شهادة وفاة الزوج ز

ت– تعهد مصدق بانها غير متزوجة حاليا

ث– قرار اعالة من المحكمة ز

2– يتيم الابوين : دون سن 18 سنة مع اثبات الوفاة للابوين بشهادة مصدقة من الجهات ذات العلاقة / نسبة توزيعها 15 %

3–العجزة : عجز كامل وفق تقرير طبي مبين فيه نسبة العجز مع قرار اللجان الطبية المختصة / نسبة توزيعها 20 % وممن لديه أطفال قاصرين.

4– المطلقون : قرار محكمة بالطلاق ولديها أطفال قاصرين وتشكل اسرة .

5– العوائل المفقودين من جراء العمليات العسكرية واعمال الارهاب مع تقديم الوثائق الرسمية التي تؤيد لك.

6– المكفوفين : ضرير ومعوز وليس له معيل ولديه اسرة / نسبة توزيعها 10 %

7– المطلقات : قرار محكمة بالطلاق ولديها أطفال قاصرين وتشكل اسرة .

8– ذوي المفقودين من جراء العمليات العسكرية واعمال الارهاب مع تقديم الوثائق الرسمية التي تؤيد لك.

9– ان يكون التوزيع حسب مسقط الراس او ساكن منذ اكثر من عشر سنوات بالاعتماد على بطاقة السكن مع جلب تاييد عدم استفادة من محل سكناه الأصلي .

10– ليس لديه مصدر رزق يكفي لعائلته وبتاييد من المجلس المحلي مع (2) من الكفلاء .

11– يكون اشغال الدار لمن استلمها حصرا ولا يحق له التصرف فيها الى الغير وبموجب تعهد خطي مصدق .

12– ان لا يمتلك دار او قطعة سكنية هو او زوجته أو أولاده